

إعلان وزاري

نحن، وزراء ورؤساء وفود الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي الحاضرين الاجتماع الأول لوزراء التجارة لنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في اسطنبول يوم ٢٤ نوفمبر/تشرين الثاني، ٢٠٠٦، اعتمدنا الإعلان الوزاري التالي للجولة الثانية للمفاوضات التجارية الخاصة بإنشاء نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي:

الرؤية

يمكن للتجارة الدولية أن تلعب دوراً أساسياً في تسهيل التنمية الاقتصادية، ومن ثم تحقق الثروة وتساعد في التخفيف من حدة الفقر. إن أغلب الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من الدول النامية، والبعض منها من الدول الأقل نمواً، إذ يستطيع النشاط الاقتصادي فيها بالكاد تغطية الاحتياجات الأساسية في المجتمع. إن التجارة مجال من المجالات بالغة الأهمية في النشاط الاقتصادي نستطيع أن يكون لنا دورٌ فيها للنهوض بالنمو الاقتصادي، وإيجاد فرص عمل، وتحقيق الثروة لشعبنا. إننا، دول منظمة المؤتمر الإسلامي، نحتاج إلى أن نتعاون معاً تعاوناً وثيقاً لحشد إمكانيات بلداننا في التجارة ولإزالة العوائق أمام حركة السلع فيما بين الدول. لقد أدركت منظمة المؤتمر الإسلامي الإمكانيات الهائلة في تشجيع التجارة بين أعضائها منذ عقود كثيرة، واعتمدت الرؤية الرامية إلى إنشاء نظام تجاري في المنطقة الكبيرة التي تغطيها.

نحن نذكر القرارات العديدة التي صدرت عن الكومسيك والتي أوصت بإنشاء نظام تجاري بين أعضائها، بما في ذلك إعلان النوايا حول إنشاء نظام للأفضليات التجارية الذي أقرته الدورة الرابعة للكومسيك. كما نرحب ونعرب عن تقديرنا للجهود التي بذلت في إطار الكومسيك بغية إنشاء نظام للأفضليات التجارية، وتنظيم الجولة الأولى من المفاوضات التجارية على وجه الخصوص. ولطالما تناولت الكومسيك هذه المسألة في اجتماعاتها الوزارية السنوية، وجعلتها بنداً دائماً على جدول الأعمال.

كما نذكر أيضاً القرار (٧/٨) من الاجتماع السابع لمؤتمر القمة الإسلامي الذي صدق على الاستراتيجية وخطة العمل التي تنص على التعجيل بإنشاء نظام الأفضليات التجارية فيما بين

الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي كأحد الأهداف، وبرنامج العمل العشري الذي أقره الاجتماع الاستثنائي الثالث لمؤتمر القمة الإسلامي الذي ينادي بتوسيع التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لتصل إلى نسبة الـ ٢٠% بنهاية مدة البرنامج.

ونحن نرحب بالاختتام الموفق للجولة الأولى من المفاوضات التجارية، وما خلصت إليه من نتائج متمثلة في بروتوكول خطة التعريفات التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (بريتاس)، الذي يعد المشروع الملموس الذي يمكن بموجبه تقليل الحواجز التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في إطار زمني محدد، بغية إنشاء نظام الأفضليات التجارية.

ونؤكد على القرار الصادر عن المؤتمر الإسلامي الثالث والثلاثين لوزراء الخارجية الذي عقد في باكو عام ٢٠٠٦ والذي يشدد على أن اتفاقية الإطار لإنشاء نظام الأفضليات التجارية والبريتاس يشكلان الأساس لتحقيق الهدف المنصوص عليه في برنامج العمل العشري الرامي إلى وصول نسبة التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إلى ٢٠%، وندعو لتنفيذ هذه الاتفاقيات بغرض تحقيق هذا الهدف.

كما نؤكد مجدداً على اتباع التوصية التي خرج بها المؤتمر الإسلامي الثالث والثلاثين لوزراء الخارجية التي تدعو الوزراء المعنيين في الدول الأعضاء في لجنة المفاوضات التجارية إلى افتتاح الجولة الثانية من المفاوضات التجارية في اجتماع وزاري خاص للتعبير عن الإرادة السياسية في إنشاء نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، والإسراع في عملية المصادقة على البريتاس، وكذا رسم خريطة استرشادية للجولة الثانية.

الخريطة الاسترشادية

نقرر تدشين الجولة الثانية من المفاوضات التجارية لإنشاء نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. كما ندرك الأهمية الخاصة لتدشين الجولة الثانية بهدف تهيئة الأجواء لتنفيذ بروتوكول البريتاس الذي تمخضت عنه الجولة الأولى، ولإدخال اتفاقية الإطار حيز التنفيذ.

كما نؤكد بقوة على التزامنا بإنشاء نظام الأفضليات التجارية باعتباره رؤية طويلة المدى تعمل وفقاً لها منظمة المؤتمر الإسلامي لإزالة الحواجز التجارية بين الدول الشقيقة.

ونعلن عن هدفنا المتمثل في إنشاء نظام الأفضليات التجارية وإدخاله حيز التنفيذ بحلول الأول من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩. ويتعين علينا أن نحشد ما لدينا من موارد لتحويل هذا الهدف إلى واقع ملموس.

نطلب من لجنة المفاوضات التجارية وضع برنامج عمل خاص بها وفقاً لهذا الهدف. ونكلفها بتسوية أية قضية تتعلق بتنفيذ اتفاقية الإطار والبريتاس ومرفقاتهما أثناء الجولة الثانية من المفاوضات. ويتعين على اللجنة اختتام الجولة الثانية من المفاوضات التجارية في تاريخ لا يتجاوز موعد انعقاد الاجتماع الوزاري الثالث والعشرين للكمونسيك حيث يجب عليها الإبلاغ عن نتيجة هذه المفاوضات أمام ذلك الاجتماع.

بوصفنا دول أعضاء في لجنة المفاوضات التجارية، نؤكد مجدداً بقوة التزامنا بالتوقيع على البريتاس ومرفقاته، والمصادقة عليهم وتنفيذهم في إطار زمني معقول بغية تفعيل نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بحلول الأول من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩.

نتفق على ضرورة الانتهاء من الأعمال التحضيرية لتنفيذ البريتاس عن طريق دراسة قواعد المنشأ، والتدابير التجارية غير الجمركية، والقضايا الأخرى ذات الأولوية المتعلقة بالتجارة أثناء الجولة الثانية.

ندرك الاحتياجات الخاصة للدول الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

ندرك حقيقة أن الدول الأعضاء في لجنة المفاوضات التجارية تتمتع بدرجات متفاوتة من حماية الواردات، ومستويات مختلفة من التنمية. ونحن على قناعة أن النهج القائم على مسارين في جدول خفض التعريفات المنصوص عليه في (بريتاس) يمنح الدول الأعضاء فرصة للقيام بخفض التعريفات على نحو أكثر صرامة فور شعورها بالارتياح لأسلوب عمل نظام الأفضليات التجارية. ويمثل جدول خفض التعريفات السريع المسار النسق المثالي لتحرير التجارة فيما بين الدول الأعضاء، مع العلم أنها يمكنها أن تتبع المسار العادي أثناء فترة الموعومة.

ونحن على قناعة تامة بالفوائد التي تتأتى مع إيجاد آلية سياسية على مستوى وزاري للتعبير عن إرادتنا في إرساء نظام الأفضليات التجارية، ولاستشرف طبيعة ما ستتهض به لجنة المفاوضات التجارية من أعمال. وعليه، نتفق نحن على أن نجتمع بوصفنا وزراء التجارة في الدول الأعضاء في لجنة المفاوضات التجارية مرة واحدة في السنة على الأقل على هامش

دورة الكومسيك، أو أي محفل آخر، كي نستعرض أعمال لجنة المفاوضات التجارية والتقدم الذي تم إحرازه نحو إنشاء نظام للأفضليات التجارية يكون مفعلاً تفعيلاً كاملاً.

الترويج لنظام الأفضليات التجارية وتوسيع نطاق تطبيقه

نزجي الشكر للحكومة التركية على استضافة الجولة الثانية من المفاوضات التجارية، وعلى التزامها تجاه تحقيق التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وعقب الاختتام الناجح للجولة الأولى التي عقدت في أنطاليا، اتخذت الحكومة التركية مبادرة في منتهى الكرم وفي التوقيت الصحيح للمضي قدماً في إنشاء نظام الأفضليات التجارية.

ونطلب من الكومسيك، والبنك الإسلامي للتنمية، والمؤسسات المعنية الأخرى التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن تدعم تنظيم الجولة الثانية واختتامها بنجاح، وأن تدعم أيضاً إنشاء نظام الأفضليات التجارية. ونقدر البنك الإسلامي للتنمية على الدعم المالي الذي قدمه لتنظيم الجولة الثانية للمفاوضات.

وندعو كل الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي للانضمام إلى اتفاقية الإطار للمشاركة في المفاوضات المؤدية إلى إنشاء نظام الأفضليات التجارية.

ونوصي بقوة التكتلات التجارية الإقليمية التي تتألف عضويتها من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي فقط، والتي أنشأت اتحاد الجمارك الخاص بها، أن تنضم إلى المفاوضات التجارية. إن اتفاقية الإطار الخاصة بإنشاء نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تسمح لهذه التكتلات أن تشكل كياناً واحداً يمثلها في حضور المفاوضات. ونلاحظ أن بعض الدول الأعضاء على الرغم من حضورها الجولة الأولى من المفاوضات التجارية بصفقتها مشاركاً أو مراقباً تتردد في التوقيع على البريناس ومصادقته، وبالتالي فهي لا تمضي قدماً في تفعيل نظام الأفضليات التجارية متعللة بأنها عضوة في تكتلات تجارية إقليمية لها اتحاد جمركي. ونود توجيه الدعوة لكل الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والعضوة في هذه التكتلات الإقليمية للنظر في الانضمام لاتفاقية الإطار الخاصة بإنشاء نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي كمجموعة، والمشاركة بكيان تمثيلي واحد في لجنة المفاوضات التجارية.